دراسة تحليلية للأمن الغذائى فى الواقع المصرى

د. رفعت لقوشه*

برز مفهوم الأمن الغذائى لأول مرة فى أدبيات منظمة الفاو فى عام ١٩٧١(١)، ثم تبنى المفهوم - فيما بعد - المؤتمر العالمى للغذاء فى عام ١٩٧٤(٢)، على أثر دخول الاتحاد السوفيتى السابق إلى سوق القمح كمشتر فى عام ١٩٧٣، وبكميات فاقت كل التوقعات وقادت - بالتالى - إلى انخفاض منسوب الاحتياطى الاستراتيجى من القمح إلى أدنى مستوياته(٣).

وفى أعقاب تداول المفهوم فى الأدبيات الاقتصادية، صار أحد الشواغل الرئيسية للعديد من الدراسات(٤)، كما تحول إلى أحد معايير الاحتكام فى دليل التنمية البشرية الذى تصدره الأمم المتحدة.

وحول هذا المفهوم واسقاطاته التطبيقية فى الواقع المصرى (عبر الفترة ١٩٨٠/١٩٩٣)، تنتظم أهداف هذه الدراسة عبر أربعة محاور:

١ - قراءة نقدية لتعريف "الفاو" للمفهوم، ثم صياغة تعريف مقترح له.

٢ - بناء دليل حسابى لقياس المفهوم كميا فى اطار التعريف المقترح، وهو الدليل الذى سوف تطلق عليه الدراسة مسمى "المعامل الاجمالى للأمن الغذائى".

٣ - تقدير المعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ لرصد:

---

* أستاذ مساعد - قسم الإقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

أ - الاتجاه العام للمعامل عبر الزمن.

ب - التقل النسبى للمعامل وإلى أى مدى يبدو مرتفعا أو منخفضا.

جـ - نقاط الضعف فى مكون المعامل.

٤ - أثر الدعم على المعامل الاجمالى للأمن الغذائى فى التجربة المصرية.

أولا : الأمن الغذائى: قراءة نقدية وتعريف مقترح

عمدت منظمة الفاو إلى تعريف الأمن الغذائى باعتباره معادلا للكمية المتاحة من الغذاء التى توفر للفرد الضمانات الصحية السليمة(٥)، ثم عمد البعض إلى إضافة بعد سيكولوجى إلى التعريف، فالأمن الغذائى - باعتباره أمنا لا ينبغى أن يوفر للفرد احتياجاته الغذائية فحسب، ولكن ينبغى أيضا أن يوفر له أحساسا سيكولوجيا بانتظام تدفق هذه الاحتياجات عبر الزمن(٦).

ومن وجهة نظر الدراسة، فإن تعريف الفاو والاضافات السيكولوجية له، لا يمثل إلا خطوطا عريضة للمفهوم دون التعمق فى مضمونه التحليلى، فالتعريف لا يعطى اجابات على أسئلة مثل:

١ - هل مفهوم الأمن الغذائى هو مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتى .. أم لا؟

٢ - هل المتاح الغذائى يمكن فصله - من منظور الأمن الغذائى - عن نمط توزيع الغذاء .. أم لا؟

٣ - ما هى العلاقة بين مفهوم الأمن الغذائى من ناحية، والحاصل الحسابى لكل من الميزان التجارى الكلى والميزان التجارى الغذائى من ناحية أخرى؟

الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها قد تقود إلى مدخل تحليلى للوعى بالمفهوم وأخضاعه لنوعين من الشروط: الشروط الضرورية والشروط التكميلية.

١ - الشروط الضرورية لمفهوم الأمن الغذائى:

من وجهة نظر الدراسة، فإن الشروط الضرورية للمفهوم ترتبط - أساسا - بالحدود الدنيا المقبولة للناتج المحلى من الغذاء فى ظل المداخلة التالية: بافتراض أن الدولة - لسبب أو لآخر - قد تعرضت لحصار خارجى يحول دون تدفق الواردات الغذائية إليها، فإنه ينبغى - ومن زاوية الأمن الغذائى - أن يقوم الناتج المحلى من الغذاء بتلبية الاحتياجات الضرورية لمجموع السكان وفقا للمقررات المعيارية الدولية (٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم، ٢٥ جم بروتين حيوانى/فرد/يوم)(٧).

ومن ثم .. فإن الشرطين الضروريين للأمن الغذائى، يمكن ترجمتهما هكذا:

(١) الناتج المحلى الغذائى مقوما بالسعرات الحرارية > عدد السكان × ٣٦٥ يوم × ٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم.

(٢) الناتج المحلى الغذائى مقوما بالبروتين الحيوانى > عدد السكان × ٣٦٥ يوم × ٢٥ جم بروتين حيوانى/فرد/يوم.

ووفقا لهذين الشرطين، فإن الدراسة تذهب فى تأويلاتها التحليلية إلى القول بأن مفهوم الأمن الغذائى ليس مرادفا لمفهوم الاكتفاء الذاتى، فقد يتوافر الشرطان الضروريان للأمن الغذائى فى ظل غياب الإكتفاء الذاتى.

٢ - الشروط التكميلية للأمن الغذائى:

الشرطان الضروريان واللذان سبق اقتراحهما، يفترضان ضمنا أن نمط توزيع الغذاء هو نمط يتسم بالعدالة التامة، ولكن هذه الفرضية الضمنية لا تتسق مع معطيات الواقع الاجتماعى للمجتمعات المعاصرة (واحداها المجتمع المصرى)، والتى تتمايز إلى شرائح اجتماعية مختلفة تحول دون العدالة التامة لنمط التوزيع، وبالتالى فإن معالم نمط التوزيع السائد فى الواقع الميدانى، ينبغى ادراجها فى الاعتبار عند تقييم أوضاع الأمن الغذائى(٨)، وتخلص الدراسة - هكذا - إلى اقتراح الشرطين التكميليين التاليين:

(١) كمية المتاح الغذائى الفعلى* مقوما بالسعرات الحرارية/فرد/يوم ≥ ٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم (هـ + (١ - هـ) × ل)**

حيث:

هـ = نسبة السكان الذين يحصلون على ٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم أو أقل، وفقا لنمط التوزيع السائد.

(١ - هـ) = نسبة السكان الذين يحصلون على أكثر من ٢٦٠٠ كالورى/فرد/يوم وفقا لنمط التوزيع السائد.

ل = متوسط الاستهلاك الفردى فى الفئات الأعلى (< ٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم) / متوسط الاستهلاك الفردى فى الفئات الأدنى (≥ ٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم)

---

* المتاح الغذائى الفعلى - الناتج المحلى الغذائى + الواردات الغذائية - الصادرات الغذائية.

** المقدار ٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم (هـ + (١-هـ) × ل) سوف تطلق عليه الدراسة - اصطلاحا - المتاح الغذائى المرجعى من وحدات السعرات الحرارية.

(٢) كمية المتاح الغذائى مقوما بالبروتين الحيوانى/فرد/يوم ≥
٢٥ جم/فرد/يوم (هـ١ + (١ - هـ١) × ل١)*

حيث:

هـ١ = نسبة السكان الذين يحصلون على ٢٥ جم/فرد/يوم أو أقل، وفقا لنمط التوزيع السائد.

١ - هـ١ = نسبة السكان الذين يحصلون على ٢٥ جم/فرد/يوم وفقا لنمط التوزيع السائد.

ل = متوسط الاستهلاك الفردى فى الفئات الأعلى (> ٢٥ جم/فرد/يوم) / متوسط الاستهلاك الفردى فى الفئات الأدنى (≤ ٢٥ جم/فرد/يوم)

وإذا كانت الشروط التكميلية للأمن الغذائى تأخذ فى اعتبارها معالم نمط توزيع الغذاء، فإنها ينبغى أيضا - ومن وجهة نظر الدراسة - أن تأخذ فى اعتبارها الوضعية السيكولوجية للأمن الغذائى، فالأخير - باعتباره حالة أمنية - ينبغى أن يرتبط بعامل سيكولوجى يشيع الطمأنينه لدى الأفراد بانتظام تدفق احتياجاتهم الغذائية وفقا لتوقعاتهم، وبالتالى فإن الدراسة تضيف الشرط التكميلى التالى:

المتاح الغذائى الفعلى/فرد/يوم ≥ المتاح الغذائى المتوقع/فرد/يوم

ولأن انتظام التدفق الغذائى يبدو مرتبطا بدوره المعاملات الخارجية، فإنه - بالتالى - يرتبط مباشرة بالحاصل الحسابى للميزان التجارى الغذائى والميزان التجارى الكلى، وكلما انخفضت نسبة العجز فى الأول إلى العجز

* هذا المقدار - وبالتوصيف الاصطلاحى - هو المتاح الغذائى المرجعى من وحدات البروتين الحيوانى.

فى الثانى، كلما كان المؤشر إيجابيا بالنسبة للأمن الغذائى، وهو المؤشر الذى يمكن تكييفه كشرط تكميلى يؤكد على تحقيق فائض فى الميزان التجارى الغذائى أو – على الأقل – تراجع نسبة العجز فى هذا الميزان إلى العجز فى الميزان التجارى الكلى.

واجمالا، فإنه يمكن ايجاز الشروط الضرورية والتكميلية للأمن الغذائى كما تقترحها الدراسة على النحو التالى:

١ – الناتج الغذائى المحلى مقوما بالسعرات الحرارية ≥

عدد السكان × ٣٦٥ يوم × ٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم

٢ – الناتج الغذائى المحلى مقوما بالبروتين الحيوانى ≥

عدد السكان × ٣٦٥ يوم × ٢٥ جم/فرد/يوم

٣ – كمية المتاح الغذائى مقوما بالسعرات الحرارية/فرد/يوم ≥

٢٦٠٠ كيلو كالورى/فرد/يوم (هـ + (١ – هـ) × ل)

٤ – كمية المتاح الغذائى مقوما بالبروتين الحيوانى/فرد/يوم ≥

٢٥ جم/فرد/يوم (هـ١ × (١ – هـ١) × ل)

٥ – المتاح الغذائى الفعلى/فرد/يوم ≥ المتاح الغذائى المتوقع/فرد/يوم

٦ – الميزان الغذائى التجارى يسجل رقما موجبا، أو – على الأقل – تتراجع نسبة عجزه إلى العجز فى الميزان التجارى الكلى.

وبمجمل الشروط الضرورية والتكميلية السابقة، فإن الدراسة تقترح التعريف التالى لمفهوم الأمن الغذائى:

"قدره المجتمع على تأمين الاشباع الغذائى لمجموع السكان بشكل منتظم لا يخل بتوقعاتهم فى ظل نمط أكثر عدلا لتوزيع الغذاء، وبأقل عجز نسبى فى الميزان التجارى الغذائى، بشرط أن يتكفل الناتج المحلى الغذائى – وفى المتوسط العام – بتوفير الاحتياجات الغذائية الضرورية لمجموع السكان وفقا للمقررات المعيارية الدولية".

هذا التعريف بشروطه الضرورية والتكميلية سوف يخضع للتمثيل الكمى فى محاولة لبناء الدليل الحسابى للمعامل الاجمالى للأمن الغذائى.

ثانيا – المعامل الاجمالى للأمن الغذائى: الدليل الحسابى

المعامل الاجمالى للأمن الغذائى – كما تقترحه الدراسة – هو مركب حسابى يمكن تقديره فى اطار التمثيل الكمى للشروط الضرورية والتكميلية كأوزان فرعية، فى ظل افتراض مسبق يعطى الشرط الضرورى وزنا مضاعفا فى مقابل الشرط التكميلى (١٠٠ فى مقابل ٥٠)، وهكذا يمكن صياغة الجدول اللاحق لبنود الدليل الحسابى للمعامل الاجمالى للأمن الغذائى:

جدول (١) بنود الحساب التقديرى للمعامل الاجمالي للأمن الغذائى

البنـــد	الرقم القياسى المطلق	الرقم القياسى الفعلى
الناتج المحلى الغذائى مقوما بوحدات السعرات الحرارية	١٠٠	١٠٠ × س / ٢٦٠٠
الناتج المحلى الغذائى مقومـا بوحدات البروتين الحيوانى	١٠٠	١٠٠ × ص / ٢٥
المتاح الغذائى مقوما بوحدات السعرات الحرارية	٥٠	٥٠ × ط / ٢٦٠٠(هـ +(١-هـ)× ل)
المتاح الغذائى مقوما بوحدات البروتين الحيوانى	٥٠	٥٠ × ك / ٢٥(هـ١ +(١-هـ١)× ل١)
تدفق المتاح الغذائى مقومـا بوحدات السعرات الحرارية	٥٠	٥٠ - ٥٠ × ف
تدفق المتاح الغذائى مقوما بوحدات البروتين الحيوانى	٥٠	٥٠ - ٥٠ × ن
دورة المعاملات الخارجية	٥٠	٥٠ - ٥٠ × خ
المجمـــوع	٤٥٠	ع

وبالتـالى:

المعامل الاجمالى للأمن الغذائى = ع / ٤٥٠ × ١٠٠

حيث:

س = الناتج الغذائى المحلى الفعلى مقوما بوحدات السعرات الحرارية/فرد/يوم

ص = الناتج الغذائى المحلى الفعلى مقوما بوحدات البروتين الحيوانى/فرد/يوم

ط = المتاح الغذائى الفعلى مقوما بوحدات السعرات الحرارية/فرد/يوم

ك = المتاح الغذائى الفعلى مقوما بوحدات البروتين الحيوانى/فرد/يوم

ف ، ن = المتاح الغذائى المتوقع – المتاح الغذائى الفعلى

المتاح الغذائى الفعلى

بالنسبة للسعرات الحرارية والبروتين الحيوانى على التوالى.

خ = العجز فى الميزان الغذائى

العجز فى الميزان التجارى الكلى

هذه البنود وأثقالها النسبية سوف تخضع للتقدير الحسابى فى الواقع المصرى للكشف عن الاتجاه العام للمعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٩٣).

ثالثاً – المعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى: التقدير المحسوب والاتجاه العام

حساب المعامل الاجمالى للأمن المصرى وفقا للبنود المقترحة فى الجدول (١) بالدراسة، سوف يعتمد – اجرائيا – على المقدمات التحليلية التالية:

١ – التقديرات المحسوبة فى الجداول (١)، (٢)، (٣) فى الملحق الاحصائى.

٢ – توظيف التقديرات المحسوبة فى الجدول (٢) بالملحق الاحصائى لحساب المتاح الغذائى المتوقع / فرد / يوم من السعرات الحرارية وفقا للمعادلة التالية(*):

$$ط_{ت+١} = ١٧٠٠ + (٠٫٤٩)(ط_{ت})$$

(٤٫٨) (٤٫٤)

$ر^{٢}$ = ٧٣٪ ف = ١٩

حيث:

$ط_{ت+١}$، $ط_{ت}$ = المتاح الغذائى من السعرات الحرارية / فرد / يوم فى السنة (ت + ١) والسنة (ت) على التوالى.

٣ – توظيف التقديرات المحسوبة فى الجدول (٢) بالملحق الاحصائى المتاح الغذائى المتوقع / فرد / يوم من البروتين الحيوانى وفقا للمعادلة التالية:

(*) وفقا لهذه المعادلة، فإن المتاح الغذائى المتوقع من السعرات الحرارية فى عام ١٩٨٢ – على سبيل المثال – يعادل حوالى ٣٫٣٢٤٩ كيلو كالورى / فرد / يوم، بينما المتاح الفعلى بلغ حوالى ٦٫٣١٨٦ كيلو كالورى / فرد / يوم وبالتالى فإن الرقم القياسى الفعلى لتدفق المتاح الغذائى من السعرات الحرارية فى هذا العام يقترب من حوالى ٤٩ (= ٥٠ – ٥٠ × $\frac{٣٫٣٢٤٩ - ٦٫٣١٨٦}{٦٫٣١٨٦}$) ..... وهكذا.

ك ت+١ = ٣ر٩٤ + (٠ر٦٦) (ك ت)(*)

(٢ر٥) (٣ر٠)

ر٢ = ٤٤٪ ف = ٩

حيث:

ك ت+١، ك ت = المتاح الغذائى من البروتين الحيوانى / فرد / يوم فى السنة (ت + ١) والسنة (ت) على التوالى.

٤ - القبول بمؤشرات بعض الدراسات السابقة (٩) حول معالم نمط توزيع الغذاء فى مصر، حيث:

(أ) نسبة السكان الذين يحصلون على ٢٦٠٠ كالورى / فرد/ يوم فأقل = ٧ر٥٤٪.

(ب) متوسط الاستهلاك الفردى للفئات الأعلى/ متوسط الاستهلاك الفردى للفئات الأدنى من السعرات الحرارية = ٧ر١.

وبالتالى فإن:

المتاح الغذائى المرجعى من السعرات الحرارية/فرد/يوم = ٢٦٦٠

(٤٧ر٠ + ٤٥٣ر٠ + ٧ر١) = ٣٤٢٤ كالورى/فرد/يوم**

(*) وفقا لهذه المعادلة، فإن المتاح الغذائى المتوقع من البروتين الحيوانى فى عام ١٩٨٤ - على سبيل المثال - يعادل حوالى ٨ر١٠ جم / فرد / يوم ، بينما المتاح الفعلى بلغ حوالى ٥ر١٠ جم / فرد / يوم وبالتالى فإن الرقم القياسى لتدفق المتاح الغذائى من البروتين الحيوانى فى هذا العام يقترب من حوالى ٦ر٤٨ (= ٥٠ - ٥٠ × ٨ر١٠ - ٥ر١٠ / ٥ر١٠) ..... وهكذا.

** وهكذا فإن الرقم القياسى للمتاح الغذائى مقوما بوحدات السعرات الحرارية فى عام ١٩٨٠ - على سبيل المثال - يساوى ٤٢ (= ٢ر٢٨٧٨ / ٣٤٢٤ × ٥٠) ..... الخ.

(جـ) نسبة السكان الذين يحصلون على ٢٥ جم بروتين حيوانى/فرد/يوم فأقل = ٦٥٪.

(د) متوسط الاستهلاك الفردى للفئات الأعلى/ متوسط الاستهلاك الفردى للفئات الأدنى من البروتين الحيوانى = ٣ر٢.

وبالتالى فإن:

المتاح الغذائى المرجعى من البروتين الحيوانى/فرد/يوم = ٢٥ (٦٥ر٠ + ٣٥ر٠ × ٣ر٢) = ٣٦ جم/فرد/ يوم*

واطرادا - ووفقا للمقدمات التحليلية السابقة - فإنه يمكن حساب المعامل الإجمالى للأمن الغذائى المصرى كما يتضح من الجدول اللاحق:

* وهكذا فإن الرقم القياسى للمتاح الغذائى مقوما بوحدات البروتين الحيوانى فى عام ١٩٨٠ - على سبيل المثال - يساوى ١٦ = (٥ر١١ / ٥٠ ×) .... الخ.

جدول ٢ – تقديرات المعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى فى الفترة ١٩٨٠/١٩٩٣

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الرقم القياسى الفعلى للناتج المحلى الغذائى مقوما بالسعرات الحرارية	٩٠٫٣	٨٩٫٣	٩١٫٣	١٠٠	٨٧	٨٩٫٥	٨٦	٩٤٫٢	٩٦٫٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الرقم القياسى الفعلى للناتج المحلى الغذائى مقوما بالبروتين الحيوانى	٣٦٫٤	٣٣٫٢	٣٣٫٦	٣١٫٢	٣٠٫٤	٣٢	٣٧٫٢	٣٧٫٦	٣٨٫٤	٣٧٫٦	٣٨٫٨	٣٨٫٨	٣٨٫٨	٣٧٫٢
الرقم القياسى الفعلى للمتاح الغذائى مقومات لوحدات بالسعرات الحرارية	٤٢	٤٦٫٢	٤٦٫٥	٤٧٫٥	٤٨٫٤	٤٧٫٧	٤٧٫٣	٤٧٫٥	٤٨٫١	٤٨٫٧	٤٩٫٥	٥٠	٥٠	٤٨٫٨
الرقم القياسى الفعلى للمتاح الغذائى مقوما بوحدات البروتين الحيوانى	١٦٫٠	١٥٫٤	١٦٫٢	١٤٫٦	١٤٫٧	١٥	١٧٫١	١٧٫٢	١٧٫١	١٦٫٩	١٧٫٤	١٧٫٥	١٧٫١	١٦٫٥
الرقم القياسى الفعلى للتدفق المتاح الغذائى مقوما بالسعرات الحرارية	٥٠	٥٠	٤٩٫٠	٤٩٫٩	٥٠	٥٠	٤٩٫١	٤٩٫٧	٤٩٫٧	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٩٫٤
الرقم القياسى الفعلى لتدفق المتاح الغذائى مقوما بالبروتين الحيوانى	٥٠	٤٧٫٦	٥٠	٤٤٫١	٤٨٫٦	٤٩٫٢	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٩٫٢
الرقم القياسى الفعلى لدوره المعاملات الخارجية	١٣	٢٦	٢٩٫٥	٣٤٫٥	٣٣٫٥	٣١	٣٢٫٥	٣٣	٣١٫٥	٢٩٫٥	٣٠٫٥	٢٦٫٥	٣٤	٣٥٫٥
الرقم القياسى الفعلى للمعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى	٦٦	٦٨	٧٠	٧٢	٦٩	٧٠	٧١	٧٣	٧٤	٧٤	٧٥	٧٤	٧٦	٧٥

المصدر: جمعت وحسبت من: جدول (١)، جدول (٢)، جدول (٣) بالملحق الاحصائى.

الجدول السابق يسمح بثلاثة استنتاجات:

١ - أن المعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى (ج) يلتزم اتجاها عاما طرديا عبر الزمن (ز) تعبر عنه المعادلة التالية:

ج = ٩ر٦٦ + (٧ر٠) (ز)

(٩٩) (٢ر٨)

ر٢ = ٨٥٪ ف = ٦٩

٢ - أن المعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى لا يقع فى المنطقة الحرجة، فالرقم القياسى للمعامل أكبر دائما من ٥٠، ولكنه - فى نفس الوقت - لم يتجاوز المنطقة الوسيطة وصولا إلى المنطقة الآمنة، فالرقم القياسى للمعامل لا يمثل فى المتوسط العام للفترة ١٩٨٠/١٩٩٣ إلا حوالى ٧٢٪ من الرقم القياسى المطلق (= ١٠٠)، كما أن معدل نموه عبر يبدو ضعيفا للغاية (٧ر٠٪ سنويا).

٣ - أن نقطة الضعف الرئيسية فى مكون الأمن الغذائى المصرى تكمن فى الوضع المتدنى للبروتين الحيوانى (حيث يبلغ الناتج المحلى/ فرد/يوم حوالى ٣٦٪ من المقرر المعيارى الدولى فى المتوسط العام للفترة ١٩٨٠/١٩٩٣، بينما لا يتجاوز المتاح الغذائى الفعلى حوالى ٣٢٪ من المتاح الغذائى المرجعى فى المتوسط العام لنفس الفترة).

ومجمل هذه الاستنتاجات يقود الدراسة إلى ملاحظتين:

١ - أن الأمن الغذائى المصرى يعتمد - أساسا - على السلع النباتية وامدادات السعرات الحرارية.

٢ – أن امدادات السعرات الحرارية ارتبطت بسياسات دعم، وبالتالى فإن هذه السياسات تمثل اطارا خلفيا للأمن الغذائى.

وحول هذه الملاحظة الأخيرة تستطرد الدراسة فى تقييم أثر الدعم على الأمن الغذائى من خلال مداخله العلاقة بينهما.

رابعا: الأمن الغذائى والدعم: مداخله العلاقه:

شهدت الفترة ١٩٨٠/١٩٩٣ تراجعا نسبيا فى سياسات الدعم الغذائى مع الاتجاه نحو تحرير أسعار السلع الغذائية (وان لم يتم الغاء الدعم) ولأن سياسات الدعم انجازات – أساسا – إلى الدعم المباشر للمستهلكين بخفض أسعار المستهلك إلى ما دون مستوى أسعار التوازن فى السوق الحر، فإن التراجع النسبى فى سياسات الدعم قاد بالضرورة إلى تدنى النسبة بين الدعم وأسعار التوازن فى السوق الحرة كما يتضح من الجدول التالى:

جدول ٣ – تطور الأرقام القياسية لنسبة الدعم/أسعار التوازن، للسلع الغذائية

السنة	الرقم القياسى	السنة	الرقم القياسى
١٩٨٠	١٠٠	٨٧	٩٠
٨١	٩٩	٨٨	٩٠
٨٢	٩٨	٨٩	٧٩
٨٣	٩٤	٩٠	٨٧
٨٤	٨٠	٩١	٧٦
٨٥	٨٨	٩٢	٧٣
٨٦	٨٦	٩٣	٧١

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة التموين – سجلات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الدعم/ أسعار التوازن تنزع إلى الانخفاض، وهو الإتجاه الذى تكشف عنه المعادلة اللاحقة :

ق = ١٠٠ - ٩٩ر١ز

(٦ر٠) (-٤ر٦)

ر٢ = ٧٦٪ ف = ٤١

حيث:

ق = الرقم القياسى لنسبة الدعم/أسعار التوازن

ز = الزمن (١٩٨٠ = ١)

أن المعادلة السابقة تبرهن - ايكونومتريا - على الاتجاه العام لتراجع الدعم الغذائى نسبيا، إلا أن هذا الاتجاه لم يؤثر سلبا على المعامل الإجمالى للأمن الغذائى، إذ جمعت بينهما علاقة عكسية كما يتضح من المعادلة التالية* :

لو ج = ٢ر٤٩ - ٣٣ر٠ لو ق

(٢ر٥) (-٧ر٣)

ر٢ = ٥٢٪ ف = ١٤

حيث:

ج = الرقم القياسى للمعامل الإجمالى للأمن الغذائى.

ق = الرقم القياسى لنسبة الدعم/أسعار التوازن الحر للسلع الغذائية

---

* تم حساب هذه النسبة وفقا للتقديرات الواردة فى جدول (٢) وجدول (٣) بالدراسة.

ووفقا للمعالم الاحصائية للمعادلة، فإن انخفاض الدعم نسبيا بمعدل ١٪ يقود إلى زيادة المعامل الإجمالى للأمن الغذائى بحوالى ٣٣ر٠٪، وهذه العلاقة السالبة بين الأمن الغذائى والدعم - على عكس ما ذهبت إليه دراسات أخرى(١٠) - يمكن تبريرها بـ:

١ - أن الدعم المباشر للمستهلكين تدفقت روافده إلى قنوات سلع الطاقة ولم تعرف طريقها إلى سلع البروتين الحيوانى (فلقد تم تداول هذه السلع فى السوق المحلى بأسعار تفوق أسعار السوق العالمى)(١١)، وبالتالى فلقد عمدت سياسات الدعم إلى احلال البروتين النباتى الأدنى فى قيمته الغذائية بديلا للبروتين الحيوانى * الأعلى فى قيمته الغذائية (حوالى ٨٥٪ من البروتين الذى يستهلكه الفرد المصرى يأتى من مصادر نباتية، فى مقابل ٢٩٪ فى الدول المتقدمة وحوالى ٧٢٪ فى المتوسط العام للدول النامية)(١٢)،

٢ - ان سياسيات الدعم عندما انحازت إلى اشكال الدعم المباشر للمستهلكين بتوفير السلع بأسعار منخفضة فى السوق أمام فئات اجتماعية متفاوتة فى قوتها الشرائية، فإنها خلصت - وبشكل غير مباشر - إلى تدوير الدعم وفقا لنمط توزيع الدخل، وبالتالى فلقد حصلت فئات اجتماعية قادرة وتتمتع بقوة شرائة عالية على حصتها من الدعم وفقا لموازين قوى غير متكافئة ازاء فئات اجتماعية أدنى، ولعل ذلك يفسر المفارقة التالية: ان المتاح الغذائى من السعرات الحرارية/فرد/يوم قد اقترب فى الحالة المصرية من المتوسط المناظر فى الدول المتقدمة ورغم ذلك فإن هذا المتاح المدعوم - وعلى الرغم من ارتفاعه - لم يغطى

---

* فيما يمكن وصفه بسياسة البروتين الرخيص.

سوى ٩٥٪ من الاحتياجات الغذائية المرجعية من سلع الطاقة لمجموع السكان*، وهذا يعنى ببساطة أن الدعم لم يذهب كله إلى مستحقيه.

خامسا: توصيات الدراسة:

ان مجمل النسق التحليلى للدراسة ونتائجها المستخلصة يقود أخيرا إلى توصيتين:

١ - تحويل مخصصات الدعم الغذائى إلى برامج للرعاية الاجتماعية تعمل كمؤسسات وسيطة فى اطار علاقات السوق الحر، وتعمد إلى توفير الغذاء الرخيص للفئات المحرومة دون أن تزاحمها عليه الفئات الأكثر قدرة.

٢ - وضع السياسات التى تستهدف توسيع القاعدة الانتاجية لسلع البروتين الحيوانى، اذ أن مضاعفة الانتاج المحلى مقوما بوحدات البروتين الحيوانى يقود - وفقا للتقديرات المحسوبة فى الجدول ٢ بالدراسة - إلى زيادة المعامل الإجمالى للأمن الغذائى بحوالى ١٦٪ والإنتقال به إلى المنطقة الآمنة**.

---

* تم حساب هذه النسبة وفقا للتقديرات الواردة فى جدول (٢) بالدراسة.

** سوف يرتفع المعامل الاجمالى للأمن الغذائى فى هذه الحالة الافتراضية من حوالى ٧٢ (كمتوسط عام للفترة ١٩٨٠/١٩٩٣) إلى حوالى ٨٣.

الملخص

اهتمت الدراسة بقضية الأمن الغذائى فى الواقع المصرى، باعتبارها احدى القضايا الحية والمثيرة للاجتهاد التحليلى منذ أن طرحت أدبيات منظمة الفاو مفهوم الأمن الغذائى فى عام ١٩٧١، ثم جاء المؤتمر العالمى للغذاء فى عام ١٩٧٤ ليؤكد اقرار المفهوم كأحد مفاهيم الارتكاز فى العلاقات الدولية.

ولقد انسحبت الدراسة - أولا - إلى قراءة نقدية لتعريف المفهوم كما طرحته منظمة الفاو، وأعادت التعريف بالمفهوم عبر شروطه الضرورية والتكميلية، وكان المدخل إلى الشروط الضرورية هو تقدير الحد الأدنى المقبول للناتج الغذائى المحلى مقوما بوحدات السعرات الحرارية وبوحدات البروتين الحيوانى، بينما انتظمت الشروط التكميلية لتأخذ فى اعتبارها معالم نمط توزيع الغذاء وتوقعات المستهلكين والأهمية النسبية للميزان التجارى الغذائى، ولقد جاء التعريف المقترح ليبرهن على أن الأمن الغذائى ليس - بالضرورة - هو مرادف التكافؤ للاكتفاء الذاتى.

ثم ذهبت الدراسة - ثانيا - إلى التمثيل الكمى للتعريف المقترح بشروطه الضرورية والتكميلية، فى اطار دليل حسابى أطلقت عليه مسمى "المعامل الاجمالى للأمن الغذائى".

ثم عمدت الدارسة - ثالثا - إلى تقدير المعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى، وانتهت الى عدة نتائج، أهمها:

١ - أن المعامل الاجمالى للأمن الغذائى المصرى يرتبط بعلاقة طردية مع الزمن خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٩٣.

٢ - أن الأمن الغذائى المصرى لا يقع فى المنطقة الحرجة ولكنه لم ينتقل إلى المنطقة الآمنه، فالمعامل الاجمالى أكبر دائما من ٥٠ ولكنه فى المتوسط العام للفترة ١٩٨٠/١٩٩٣ لم يتجاوز ٧٢.

٣ - أن نقطة الضعف الرئيسية فى مكون الأمن الغذائى المصرى تكمن فى الوضع المتدنى للبروتين الحيوانى.

ثم انعطفت الدراسة - رابعا - إلى تحليل أثر الدعم على الأمن الغذائى، لتخلص إلى أن العلاقة بينهما تنزع إلى الإرتباط السالب الذى يبرره - اختصارا - انحياز الدعم إلى احلال البروتين النباتى بديلا للبروتين الحيوانى من ناحية، وتدوير الدعم فى دوره النمط السائد لتوزيع الدخل مما ساعد على حصول فئات اجتماعية قادرة وتتمتع بقوة شرائية عالية على حصتها من الدعم .. بمعنى آخر فإن الدعم لم يصل كله إلى مستحقيه.

ولقد انتهت الدراسة إلى توصيتين، الأولى تؤكد على أهمية تحويل مخصصات الدعم الغذائى إلى برامج للرعاية الإجتماعية تستهدف الفئات المحرومة، والثانية تلح على توسيع القاعدة الإنتاجية لسلع البروتين الحيوانى حتى يتسنى للأمن الغذائى المصرى الانتقال من المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الآمنة.

An Analytical Study of Food Security in Egypt

The main concern of this study is the issue of food security in Egypt. This issue was given attention for first time by FAO in 1971, and after that it was emphasized by the World Conference of Food in 1974.

The FAO definition of food security concept was criticized in the present study, and another definition was introduced. Based upon this new definition a computing guide for the total coffecient of food security was developed, and used in the estimation of this coeffecient for Egypt.

The study reached the following findings:

1- The total coefficient of the food security in Egypt was taking positive direction through time, however, it has not reached the safety point yet.

2- The main weak point in the component of food security is manifested in the deteriorated position of the animal protin.

3- The food subsidy was correlated negatively with food security.

The study recommended that ressources allocated for food subsidy should be directed to programs of social welfare for the disadvantaged sectors of population; the study also recommended that the production of animal protin goods should be increased.

الملحق الإحصائي

جدول ٢ – متوسط نصيب الفرد من المتاح الغذائى (بالسعرات الحرارية والبروتين الحيوانى) خلال ١٩٨٠/١٩٩٣

السنة	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية كالورى/فرد/يوم	متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى جم / فرد / يوم
١٩٨٠	٢٨٧٨ر٢	١١ر٥
١٩٨١	٣١٦١ر٩	١١ر٠
١٩٨٢	٣١٨٦ر٦	١١ر٦
١٩٨٣	٣٢٥١ر٦	١٠ر٤
١٩٨٤	٣٣١٦ر٥	١٠ر٥
١٩٨٥	٣٢٦٨ر١	١٠ر٧
١٩٨٦	٣٢١٤ر٥	١٢ر٢
١٩٨٧	٣٢٥٣ر٩	١٢ر٣
١٩٨٨	٣٢٩٢ر٣	١٢ر٢
١٩٨٩	٣٣٣١ر٧	١٢ر١
١٩٩٠	٣٣٨٧ر٧	١٢ر٤
١٩٩١	٣٤٥٠ر٣	١٢ر٥
١٩٩٢	٣٤٢٩ر٥	١٢ر٢
١٩٩٣	٣٣٤٣ر٣	١٢ر٨

المصدر: جمعت وحسبت من:

١ – الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء – الكتاب الاحصائى السنوى – أعداد مختلفة.

٢ – وزارة الزراعة – قسم الاقتصاد الزراعى – الميزان الزراعى فى مصر – أعداد مختلفة.

3- FAO-Yearbook Annuaire of Production - Volumes Differents.

جدول ١ – متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الغذائى (بالسعرات الحرارية والبروتين الحيوانى) خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٩٣

السنة	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية كالورى/فرد/يوم	متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى جم / فرد / يوم
١٩٨٠	٢٣٤٩	٩ر١
١٩٨١	٢٣٢١	٨ر٣
١٩٨٢	٢٣٧٥	٨ر٤
١٩٨٣	٢٨١٤	٧ر٨
١٩٨٤	٢٢٦١	٧ر٦
١٩٨٥	٢٣٢٨	٨ر٠
١٩٨٦	٢٢٣٨	٩ر٣
١٩٨٧	٢٤٥٠	٩ر٤
١٩٨٨	٢٥١٢	٩ر٦
١٩٨٩	٢٦١٩	٩ر٤
١٩٩٠	٢٨٠٤	٩ر٧
١٩٩١	٢٨٩١	٩ر٧
١٩٩٢	٢٩٢١	٩ر٧
١٩٩٣	٢٧٤٤	٩ر٣

المصدر: جمعت وحسبت من*:

١ – الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء – الكتاب الاحصائى السنوى – أعداد مختلفة.

٢ – وزارة الزراعة – مركز البحوث الزراعية – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – قسم بحوث – قسم اقتصاد الانتاج – اقتصاد الانتاج الزراعى – بيانات غير منشورة.

٣ – وزارة التخطيط – الادارة المركزية للزراعة – سجلات مختلفة.

* تم حساب هذه المتوسطات أخذا فى الإعتبار كل من معدات الإستخلاص ومعدلات الفاقد ومعدلات التشافى ومعاملات التحويل للسلع الغذائية المختلفة.

جدول ٣ - نسبة العجز فى الميزان التجارى الغذائى/
العجز فى الميزان التجارى الكلى

السنـــة	نسبة العجـز
١٩٨٠	٠ر٧٤
١٩٨١	٠ر٤٨
١٩٨٢	٠ر٤١
١٩٨٣	٠ر٣١
١٩٨٤	٠ر٣٣
١٩٨٥	٠ر٣٨
١٩٨٦	٠ر٣٥
١٩٨٧	٠ر٣٤
١٩٨٨	٠ر٣٧
١٩٨٩	٠ر٤١
١٩٩٠	٠ر٣٩
١٩٩١	٠ر٤٧
١٩٩٢	٠ر٣٢
١٩٩٣	٠ر٢٩

المصدر: جمعت وحسبت من:

١ - البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى - أعداد مختلفة.

٢ - معهد التخطيط القومى - دراسة تحليلية لأثر السياسات الاقتصادية والمالية النقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ٤٨ - القاهرة - ١٩٩٠.

3- FAO-Yearbook Annuaire of Production - Volumes Differents.

مراجع وهوامش

(١) جاء فى الدراسة التى أعدتها منظمة الفاو عن "الأمن الغذائى العالمى" والتى اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى دورته الثالثة والعشرين عدة مبادئ عامة، أحدها ينص على "أو الأمن الغذائى يعتبر مسئولية مشتركة للانسانية، وأن الهدف الأمثل الواجب تحقيقه هو أن يتمكن العالم كله وفى كل الأوقات من أن ينتج أو أن يحصل على الحد الأدنى مما يحتاجه من الغذاء".

(٢) عقد المؤتمر فى ٥ - ١٦ نوفمبر بمدينة روما بناء على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٣١٨٠ والصادر فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٣، وجاء فى الفقرة الأولى من منطوق الاعلان الذى أصدره المؤتمر ما نصه "لكل رجل وامرأة وطفل حق غير منازع فى أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكى ينمى قدراته الجسدية والعقلية انماءا كاملا"

(٣) حوالى ١٨٪.

(٤) دراسات مثل:

١ - د. عادل حشيش - الدعم السلعى والأمن الغذائى - دار الجامعات المصرية - ١٩٨٠.

٢ - د. سعد نصار، د. عبد العظيم مصطفى - دور الزراعة المصرية فى تحقيق الأمن الغذائى - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٣٨٦ - القاهرة - أكتوبر ١٩٨١.

٣ – د. حسين محمد صالح – امكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى فى مصر – مجلة مصر المعاصرة – العددان ٤١١، ٤١٢ – القاهرة – يناير/ أبريل ١٩٨٨.

٤ – د. فوزى حليم رزق – مشكلة الأمن الغذائى العربى فى القرن الحادى والعشرين وخطورتها وعلاجها – المؤتمر السنوى الرابع والعشرين – جماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا – الاسكندرية – نوفمبر ١٩٨٨.

٥ – منظمة الفاو – الغذاء من أجل المستقبل – نشرة خاصة – ١٦ أكتوبر ١٩٨٩.

6- CORBETT, J.-Famine and Household Coping Strategies- World Development - Vol. 16-N°.9 - 1988.

٧ – جاءت هذه المقررات فى التوصيات المشتركة لكل من منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية:

FAO/WHO-Energy and Protein Requirement - Geneva - 1973.

٨ – كانت هذه الملاحظة هى احدى اهتمامات EIBE فى دراسته:

EIBE. A. The New International Economic Order and The Promotion of Human Right - Economic and Social Council- United Nations - 1987.

٩ – دراسات مثل:

(1) KORAYEM, K., The Impact of Economic Adjustment Policies on the Vulnerable Families and

Children in Egypt", a report prepared for the Third World Forum and the United Nation Children Fund (UNICEF) - 1987.

(2) ALDERMAN, H. and VONBRAUN, The Effect of the Egyptian Food Rationing and Subsidy System on Income Distribution and Comsumption, The International Food Policy Research Institute, 1984.

(3) STROTMANN, H., The Demand for Food in Egypt, Diploma thesis, University of Gottingen, Institute of Agricultural Economics, 1980.

10- HUSSAIN, M., Growth - Based Versus Welfare - Based Strategies: The Case of Egypt, The Cairo Centre for Development Studies, 1991.

11- CUDDIHY, W., Agricultural Price Management in Egypt, The World Bank, 1980.

12- FAO - Food Balance Sheet - Rome - 1985.